لجنة الإقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط تابعت البحث في موضوع الإهراءات

الأربعاء 28 أيار 2025

عقدت لجنة الإقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط، جلسة لها عند الساعة التاسعة والنصف من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه 2025/5/28، برئاسة رئيسها النائب فريد البستاني وحضور النواب السادة: ناصر جابر، أمين شري، فيصل الصايغ، رازي الحاج، محمد سليمان، نقولا الصحناوي، وضاح الصادق، ملحم خلف، حسن عز الدين ووليام طوق.

كما حضر الجلسة:
-معالي وزير الإقتصاد والتجارة د. عامر البساط.
-معالي وزير الزراعة: د. نزار هاني.
-مدير عام الحبوب: عصام أبو جودة.

وذلك لمتابعة البحث في موضوع الإهراءات.

إثر الجلسة قال النائب فريد البستاني:
"تابعت اللجنة البحث في موضوع الإهراءات، وهناك إختلاف لتصور الحكومة الجديدة عن السابقة في معالجة هذه المعضلة التي ظهرت بعد إنفجار مرفأ بيروت. هناك توجهاً للانتقال من نظام التخزين العمودي إلى التخزين الأفقي، مستندين إلى تجارب ناجحة في الأردن وعدة بلدان أخرى."

أضاف" :اللجنة تتابع مع وزارتي الزراعة والإقتصاد تحديد فترة التخزين، وأماكن بناء الإهراءات الجديدة، وحجمها، بالإضافة إلى ضرورة توزيعها على عدة مناطق مثل بيروت، طرابلس، والبقاع، لتأمين مناطق

بديلة في حال حدوث أي خطر في موقع معين. كما شدد على أهمية تحديد الجهة الممولة للمشروع، سواء من الإتحاد الأوروبي أو الدول المانحة الأخرى."

وأكد النائب البستاني "أن هناك نحو 4 آلاف طن من القمح غير صالح في الإهراءات الحالية في بيروت، ويتم دراسة إمكانية هدم أو الإبقاء على الإهراءات المتضررة مع الحفاظ على ما يتعلق بالتحقيقات وحفظ ذاكرة ضحايا الإنفجار."

وتابع" :ناقشت اللجنة أيضاً جدوى الإتفاقيات والمعاهدات الخارجية التي تعتبر مجحفة في حق لبنان، وحددت جلسة في 11 حزيران المقبل لتحديد الموقف النهائي منها. كما تناولت موضوع أصحاب المولدات الكهربائية المخالفين وموضوع النافعة."

وأثنى النائب البستاني على "جهود وزير الداخلية والعميد نزيه قبرصلي"، معلناً عن زيارة تفقدية ثانية لمتابعة تنفيذ المخطط الذي وضعته اللجنة."

كما حيا النائب البستاني اللجنة الفرعية التي تدرس قانون هيكلة المصارف، مؤكداً ضرورة دراسة قانون إسترداد أموال المودعين الذي كان قد تقدم به الى المجلس النيابي، لما له من دور في معالجة الفجوة المالية وتحقيق المساءلة والمحاسبة.

أما في موضوع مستشفى دير القمر الحكومي، فقد أشار النائب البستاني إلى دعم سلفة تشغيل بقيمة 100 ألف دولار أعلن عنها وزير الصحة لمستشفى دير القمر لاستكمال الأعمال، وأوضح أنه سيواصل متابعة تركيب المعدات الطبية التي تم تلقيها كهبات، مع تأكيد دور اللجنة المسؤولة عن المستشفى في توظيف الكادر الطبي والإداري بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية.

ولفت النائب البستاني الى أنه سيشارك غداً في مداخلة في مركز الإتحاد العمالي العام مع الدكتور بشارة أسمر حول موضوع الحد الأدنى للأجور، مشدداً على أهمية إنصاف الموظف باعتباره العنصر المنتج في المجتمع.

وختم النائب البستاني بالدعوة إلى الحفاظ على الأمن والإستقرار مع دخول موسم الصيف، بالإضافة إلى تثبيت الأسعار لضمان نجاح الموسم السياحي الواعد.